

في ظل الغموض الذي يكتنف مكان اختفاء العقيد الليبي، أعلنت غينيا بيساو، أن معمر القذافي سيكون "موضع ترحيب حار" إذا رغب في المجيء إلى هذا البلد وسيتم توفير سلامته.

جاء ذلك الإعلان على لسان رئيس وزراء غينيا بيساو كارلوس غوميس جونيور الذي أدلى بهذا التصريح في الراس الأخضر حيث كان يشارك الجمعة في حفل تنصيب الرئيس الجديد لهذا البلد جورجى كارلوس فونسيكا.

وترتبط غينيا بيساو بعلاقات وطيدة مع نظام القذافي الذي كانت له استثمارات كبيرة في فنادقها وقطاعها الزراعي. كذلك، قدم القذافي الذي لا يزال متواريا بزات عسكرية إلى جيش غينيا بيساو وساهم في تجديد العديد من ثكناتها العسكرية.

وقبل الهجوم الذي شنه الثوار الليبيون على العاصمة الليبية طرابلس في منتصف أغسطس، قال رئيس غينيا بيساو في مؤتمر صحفي إن "القذافي وليبيا صديقان لغينيا بيساو. إذا أراد الزعيم الليبي المجيء إلى غينيا بيساو فسيكون موضع ترحيب حار".

كما وصف الغارات الجوية للحلف الأطلسي بأنها انتهاك فاضح لحقوق دولة صاحبة سيادة، متهما الغربيين بأنهم يريدون الاستيلاء على النفط الليبي.

وأفاد مراسل فرانس برس بأن علم المجلس الوطني الانتقالي الليبي الذي رفع على مقر السفارة الليبية في غينيا بيساو قبل أسبوع تم إنزاله يوم أمس الجمعة.

ولم تصادق غينيا بيساو على المعاهدة التي نصت على إنشاء المحكمة الجنائية الدولية، ما يجعلها في حل من الالتزام بقراراتها.

وفي 27 يونيو الماضي، أصدرت المحكمة الجنائية الدولية مذكرة اعتقال بحق العقيد معمر القذافي ونجله سيف الإسلام ومدير جهاز مخابراته عبد الله السنوسي، وقال المدعي العام للمحكمة، لويس مورينو أوكامبو أوكامبو، إن المحكمة ما زالت تعمل لإيجاد رابط بين العقيد الليبي وجرائم اغتصاب في ليبيا، مشيراً إلى أن لديه أدلة على أن جرائم اغتصاب وقعت أثناء الحرب الأهلية في ليبيا، بيد أنه أوضح حينها أنه لا يملك ما يثبت بأنها تمت بأوامر من القذافي.

وأصدرت منظمة الشرطة الجنائية الدولية "الإنتربول"، يوم الجمعة، مذكرة اعتقال "حمراء" بحق الزعيم الليبي "الهارب" معمر القذافي، ونجله سيف الإسلام، ومدير جهاز المخابرات السابق عبد الله السنوسي، بناءً على طلب من المحكمة الجنائية الدولية، بتهمة ارتكاب "جرائم ضد الإنسانية".

وقالت الإنتربول في بيان لها اليوم الجمعة إنها أصدرت "مذكرة حمراء" لاعتقال القذافي وابنه والسنوسي، وذلك بعد يوم واحد من طلب المحكمة الجنائية الدولية في هذا الشأن.

وتسمح المذكرة الحمراء، التي تم توزيعها على 188 دولة عضو في المنظمة الدولية، للدول التي قد يلجأ إليها القذافي باعتقاله وتسليمه إلى المحكمة الدولية، ورغم أن المذكرة لا تعني إجبار الدول على تسليم أو اعتقال المشتبهين الذين تصدر هذه المذكرة بحقهم، إلا أنها تعادل قائمة أكثر المطلوبين للعدالة.

ولم يشاهد القذافي علناً منذ يونيو الماضي وظل مكانه لغزاً بعد اقتحام الثوار الليبيين مقر إقامته في طرابلس منذ نحو أسبوعين ليجدوا أن القذافي ورجال نظامه اختفوا.

وقالت وزارة الدفاع الأميركية (البنتاجون) إنه ليس لديها ما يشير إلى مغادرة القذافي ليبيا، وأكدت النيجر - التي استقبلت مسؤولاً أميناً ليبيا كبيراً هذا الأسبوع - أن القذافي لم يعبر حدودها.

وقالت واشنطن إنها اتصلت أيضاً بحكومات النيجر ومالي وموريتانيا وتشاد وبوركينا فاسو - وهي مستعمرات فرنسية سابقة فقيرة كانت تستفيد من هبات القذافي في أفريقيا - وحثتها على تأمين حدودها واعتقال ونزع سلاح مسؤولي النظام الليبي السابق.

كاتب المقالة :

تاريخ النشر : 11/09/2011

من موقع : موقع الشيخ محمد فرج الأصفر

